

آليات تعزيز الأمن الغذائي الجزائري في ظل التحديات المعاصرة

Food Security guarantees in light of contemporary challenges

أحمد بن حاجة*¹، جامعة التكوين المتواصل-البلدية، الجزائر، benhadjaa5@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 2025/11/28

تاريخ إرسال المقال: 2025/08/09

الملخص:

ينطلق هذا البحث من خلفية سياسية واقتصادية تحذيرية بأن أي أمة لن تستقل بنفسها وتملك قرارها إلا إذا استغنت عن غيرها في توفير غذائها. ويهدف هذا البحث إلى كشف الرهانات المصيرية التي يحملها الأمن الغذائي. كما يسلط الضوء على المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي، خاصة عند الاعتماد على الخارج لتوفير الحبوب والسلع الأساسية. ويبين أثر الصراعات السياسية والحروب في تعطيل التنمية وإمدادات الغذاء، والعلاقة بين الفقر ونقص الغذاء وعدم الاستقرار. كما يشير إلى دور الحرب الروسية الأوكرانية في تنبيه الدول النامية لأهمية تحقيق أمنها الغذائي. ويبرز هذا البحث أن الجوع والبطالة من مسببات الثورات والنزاعات المسلحة، خصوصاً في العالم العربي وإفريقيا.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الزراعة، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

This study stems from a political and economic warning : no nation will be truly independent unless it secures its own food supply. It aims to reveal the critical stakes involved in food security and highlight risks, especially when relying on imports for grains and essentials. The study examines how wars and political tensions and food access, linking, and instability. It also discusses how the Russian-Ukraine war alerted developing nations to the urgency of food self-sufficiency. Finally, it stresses that hunger and unemployment fuel revolts and armed conflicts, particularly in the arab world and africa.

Key words: Food security; agriculture; economic development.

* أحمد بن حاجة

المقدمة

لقد تسبب انتشار الفقر في أنحاء كثيرة حول العالم، في وفات الكثير من جراء الجوع وسوء التغذية. وباعتبار الغذاء ضرورة للإنسان حتى يتمكن من مباشرة حياته بصفة عادية ونشطة، أصبح لزاما على الدول والأنظمة إيلاء هذا الأمر الكثير من الاهتمام لضمان أمن غذائي مستقر لكل فئات الشعب. وباعتبار الأمن الغذائي وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الحصول على غذاء كاف وسليم يلبي احتياجاتهم البدنية، يكون بذلك هو واحد من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، وهو قضية محورية لا يجب تركها للظروف المتغيرة التي تبدو غير آمنة. حيث تسعى الدول الكبرى إلى إبقاء الشعوب النامية شعوبا مستهلكة تعتمد على الاستيراد لاقتناء غذائها، وفي الكثير من الأحيان تتعرض للابتزاز على مقايضة ثرواتها المحلية مقابل الغذاء. كما أن المخططات التنموية في البلدان النامية ترى فيها الدول الكبرى تهديدا لمصالحها، وتسعى بكل الطرق لإبقاء هذه الدول أسواقا لمختلف ومنتجاتها. وباعتبار أن من لا يملك قوته لا يملك قراره، أصبحت العديد من الدول النامية رهائن خاضعة، تستورد حتى سياساتها في تسيير شؤونها بالإضافة إلى غذائها. كما أصبح الغذاء بمثابة سلاح تستخدمه القوى الكبرى لخنق الشعوب وإخضاعها.

فمتى توافرت لأي شعب حاجياته من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة، أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور، واتجه الشعب إلى التشييد والتنمية وبناء الحضارة. وإذا أصبحت الأمور على غير ذلك، وانشغل الناس بتوفير قوت يومهم، ساد القلق واهتز الاستقرار وبرزت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن هذا المنطلق تظهر قيمة وأهمية الأمن الغذائي الذي تسعى الأنظمة الجادة لضمانه، وأهمية هذا البحث. وعليه سوف نحاول من خلال هذا البحث معالجة الإشكالية التالية: كيف يمكن للدول النامية بظروفها الحالية والخصائص التي تطبع اقتصادياتها تحقيق أهداف تنمية مستدامة وأمن غذائي في ظل المستجدات العالمية وقواعد العولمة الجديدة التي تقودها الدول المتقدمة؟ كما نسعى إلى توضيح العلاقة الوطيدة التي تربط الأمن الغذائي بالتنمية المستدامة والاستقرار بمختلف صوره.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سوف نعتمد المنهج الوصفي التحليلي لفحص البيانات والإحصائيات وتحليل محتواها وإجراء عملية إسقاط على الوضع السائد في الدول النامية والجزائر على وجه التحديد. وعليه نقسم هذه الدراسة إلى فصلين. نعالج في الفصل الأول الأمن الغذائي في الجزائر بين التأسيس النظري والمخططات الوطنية للتنمية الفلاحية. ونتطرق في الفصل الثاني لدراسة الأمن الغذائي الجزائري بين مسار التطور ومساهمة قطاع الفلاحة في الميزان التجاري.

الفصل الأول: الأمن الغذائي في الجزائر بين التأسيس النظري والمخططات الوطنية للتنمية الفلاحية

لقد أولت الجزائر أهمية كبيرة لإشكالية الأمن الغذائي لارتباطه الضيق بتحقيق السيادة الوطنية. وبسبب التحولات العالمية المتسارعة وما رافقها من تقلبات مناخية وعدم استقرار في الأسواق العالمية، أصبحت مسألة تحقيق الأمن الغذائي تحديا استراتيجيا يفرض على الدولة تطوير سياسات فعالة ومستدامة.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي، تمييزه عن الاكتفاء الذاتي وإشكالية غيابه

بعد انتشار الفقر والجوع حول العالم مع بداية القرن الماضي، نتيجة تدني مستويات المعيشة في العديد من الدول جراء عدم الاستقرار السياسي وما يترتب عنه من بطالة وفقر وتدني مستويات المعيشة. اعترف المجتمع الدولي بمشكلة الجوع بصفة رسمية منذ عام 1930.¹ وكانت من أهم مسببات انعدام الأمن الغذائي نذكر اختلال التوازن بين الإنتاج وتعداد السكان، زحف الصحراء، اعتماد الاستيراد وتدعيم الأسعار بدل تدعيم الإنتاج.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي

الأمن الغذائي الذي تسعى جميع دول العالم لتحقيقه والمحافظة على وجوده هو ذلك الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي يلبي احتياجات السكان بما يضمن لهم حياة صحية ونشطة. والمقصود بمفهوم الأمن الغذائي هو قدرة البلد على توفير الغذاء الضروري للأفراد بالكمية اللازمة وفي كل الأوقات لضمان حياة صحية ونشطة لجميع المواطنين.² ويتمثل المفهوم العام للأمن الغذائي في إمكانية حصول الأفراد على كمية كافية من الغذاء الصحي السليم الذي يلبي احتياجات الجسم اليومية.³ ويرتبط الأمن الغذائي عادة بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع. ولقد أعطيت للأمن الغذائي العديد من التعاريف منها:

أ/ التعريف الذي اعتمدته البنك الدولي عام 1986 والذي يعتبر تعريفا شاملا للأمن الغذائي يركز على تمكن الأفراد من الحصول على الغذاء الكافي لنشاطهم وصحتهم في كل الأوقات. ويظهر بأن هذا التعريف يشمل محورين أساسيين لضمان الأمن الغذاء في البلد، تتمثل في إمداد غذائي مستقر، وإمكانية الحصول عليه.

¹ - دغموم هشام وقبايلي عبد النور، تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020، مجلة آفاق العلوم، issn : 2507-2728 المجلد 7 عدد04(2022) ص677.

² - حوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2 عدد6 (2014)، ص101.

³ - معروزي إدريس وبن خزناجي أمينة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 06 العدد 02(2023) ص 193.

ب/ التعريف الذي اعتمدته منظمة الأغذية FAO والذي يقضي بأن الأمن الغذائي هو عبارة عن الحالة التي يتمتع فيها جميع الناس وفي جميع الأوقات بإمكانية الحصول على غذاء كاف، آمن، يلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية.⁴ ولقد تبني المشرع الجزائري نفس هذا التعريف في المادة 03 من القانون 08-16 بالنص على أن: "الأمن الغذائي هو حصول و وصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشطة".⁵

ج/ التعريف الذي اعتمدته منظمة الصحة العالمية، ومفاده أن الأمن الغذائي يتحقق عند اجتماع جميع الظروف والمعايير الضرورية اللازمة لضمان غذاء آمن وموثوق به صحيا، وملائما للاستهلاك البشري وغير ضار بالبيئة. وهو يمثل أيضا الاكتفاء الذاتي من الغذاء محليا حسب قدرة الدولة على توفير احتياجات جميع الأفراد من السلع والمواد الغذائية من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد.⁶

المطلب الثاني: التمييز بين الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي

يتمثل الفرق بين الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في كون الأول يركز على الإنتاج المحلي في الدولة خارج الاستيراد. بينما الأمن الغذائي يركز على قدرة الدولة على توفير الغذاء الصحي اللازم سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو كلاهما. كما يتمثل الأمن الغذائي في قدرة الدولة على توفير العملة الأجنبية اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع من الواردات الغذائية عن طريق استيرادها في مختلف الظروف.

غير أن الجانب المالي في بعض الأحيان لا يمثل ضمانا موثوقة للحصول على الغذاء، لأن الدول التي تمتلكه قد تلجأ في بعض الحالات إلى استعماله كورقة ضغط للحصول على مزايا أخرى في هذه الدول النامية، أو في حالات انخفاض العرض العالمي للغذاء تكون ربما الحروب أو الكوارث الطبيعية سببا له. لذلك يعتبر الاعتماد على الاستيراد من الخطورة على أمن واستقرار الدولة وسيادتها.⁷

ومن خلال هذه التعاريف يمكن اعتبار الأمن الغذائي جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي الذي يضم كل من الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في البلد. ويتوقف الأمن الغذائي على مجموعة من العوامل منها عوامل داخلية ترتبط مباشرة بالظروف الداخلية للدولة، وتتمثل في تعداد السكان ومستوى احتياجاتهم، إمكانية الإنتاج المحلي للغذاء، الدخل الحقيقي في المجتمع وطريقة توزيعه على الأفراد. ومنها

⁴ - مؤتمر القمة العالمي للأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، المنعقد في مدينة مدراس بالهند في يوليو 1996.

⁵ - المادة 03 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 غشت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، ج ر عدد 46 صادرة بتاريخ 10 غشت 2008 ص4.

⁶ - عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1 القاهرة 2009 ص 214.

⁷ - ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، مجلة جديد الاقتصاد عدد 5 ديسمبر 2010 ص 45.

عوامل خارجية ترتبط بالظروف المحيطة باقتصاد الدولة وتتمثل في موارد العملة الأجنبية التي يمكن جلبها عن طريق الصادرات، ومدى توفر الغذاء في الأسواق العالمية واستقرار أسعاره، أو أنه يرتبط بالمعونات التي تقدمها الهيئات الدولية، وهذا في أصعب الظروف.⁸

المطلب الثالث: إشكالية غياب الأمن الغذائي

لا تزال العديد من الدول النامية تتخبط في دائرة الجوع والفقر، حيث تشير تقديرات إلى أن الجوع قضى على ملايين البشر حول العالم، وعرفت العديد من الحضارات أزمة شح الغذاء في فترات متقاربة. كانت آخرها في سبعينيات القرن الماضي حيث أدت أزمة الجوع ونقص التغذية حول العالم إلى القضاء على نحو 20 مليون نسمة سنويا. وعانى أزيد من 3 مليار شخص من نقص الغذاء الصحي في عام 2006، كما تسببت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 في تجويع ما يقارب المليار شخص. كما أشارت بعض التقارير إلى أن إنفاق الفقراء على الغذاء يقدر بين 50 و75% من دخلهم، وهم غير قادرين على التكيف مع ارتفاع أسعاره.⁹ وتعود أسباب انتشار الجوع وسوء التغذية في بعض البلدان الفقيرة إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- 1/ عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يفرز الإرهاب والنزاعات المسلحة، وأحيانا الحصار الاقتصادي من طرف المجتمع الدولي (العراق وليبيا نموذجا).
- 2/ تقلب الظروف المناخية والكوارث الطبيعية التي تتسبب في إتلاف المحاصيل الزراعية مثل الجفاف والفيضانات.
- 3/ الارتفاع الفاحش في الأسعار نتيجة المضاربة.
- 4/ تركيز الإنفاق على التسلح من قبل العديد من الدول النامية.¹⁰

المبحث الثاني: جهود الحكومة الجزائرية لتعزيز الأمن الغذائي

لقد كان للحرب الأوكرانية الروسية الأثر البالغ في تحريك الشعور بالخطر من نقص الإمدادات من المواد الغذائية الأساسية، أو ارتفاع أسعارها نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني حول العالم. حيث سعت الدولة الجزائرية بكل حزم إلى تعزيز الأمن الغذائي عبر استراتيجيات متعددة ومستدامة تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، تحسين سلاسل التوزيع، وتقليص الاعتماد على الاستيراد من خلال تنويع الإنتاج المحلي وسياسة تدعيم الصادرات خارج المحروقات. وكان لهذا الأمر أثره على العلاقات التجارية الخارجية للجزائر، حيث

⁸- ناصر مراد، نفس المرجع ص 47.

⁹- عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، مرجع سابق ص 10.

¹⁰- نزعي فاطيمة زهرة، واقع الأمن الغذائي في الدول النامية، مجلة المؤسسة، issn 2600-6685 عدد 06، جامعة الجزائر 3 سنة 2017 ص 143 وما بعدها.

قررت السلطات الجزائرية وقف استيراد بعض المنتجات التي يتم إنتاجها محليا، وهذا ما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ موقف سلبي وإظهار استيائه من هذا الأمر الشيء الذي يستدعي وجوب مراجعة اتفاقية الشراكة المبرمة في 2002 بين الطرفين لتوضيح وضعية الجزائر باعتبارها شريك وليس سوق فقط. وفي سبيل تعزيز الأمن القومي بذلت الجزائر الجهود معتبرة في السنوات الأخيرة تمثلت فيما يلي:

المطلب الأول: الاهتمام بقطاع الفلاحة

بادرت الحكومة الجزائرية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال تقديم دعم متعدد الأشكال للفلاحين، وتقديم القروض الميسرة وتزويد منتجي الحبوب بالبذور ورفع نسبة دعم الأسمدة إلى 50% بالإضافة إلى دعم إنجاز الآبار وتوفير أنظمة الري التكميلي، مما ساهم في تحقيق مردود معتبر من الحبوب رغم التحديات المائية. وخصصت الحكومة ما يفوق 400 ألف هكتار من الأراضي في الولايات الجنوبية للزراعة المكثفة بهدف توسيع المساحات المزروعة في الجنوب لتصل إلى مليون هكتار مع نهاية 2025. كما اهتمت الدولة بتوفير التكنولوجيات الحديثة والتشجيع على استعمالها حيث تم تخصيص ميزانية إجمالية قدرها 1.48 مليار دينار لاقتناء العتاد الفلاحي لدعم الزيادة في الإنتاج.¹¹ هذا بالإضافة إلى اهتمام الحكومة الجزائرية مع بداية سنة 1995 بالكهرباء الزراعية، حيث تم تخصيص نسبة 13% من البرنامج الكلاسيكي للكهرباء الموجه لتلبية حاجيات السكان، لقطاع الفلاحة.¹²

المطلب الثاني: الإصلاحات المعتمدة في القطاع الفلاحي

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال العديد من الخطط الاستراتيجية لتنمية قطاع الفلاحة انطلاقا من مرحلة التسيير الذاتي للأراضي الفلاحية المسترجعة من المعمرين (1964- 1971) التي قدرت بـ 22037 مزرعة، ثم قانون الثورة الزراعية (1971-1979) الذي جاء بفكرة "الأرض لمن يخدمها" حيث ارتفع عدد التعاونيات الفلاحية ليلعب حوالي 7000 تعاونية. كما بادرت الدولة في المرحلة بين 1981 - 1990 إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي الذي شمل كل أشكال الملكية الزراعية المتمثلة في تعاونيات الثورة الزراعية أو تعاونيات التسيير الذاتي، والقطاع الخاص. غير أن هذه السياسات السلبية التي تبنتها الدولة لم تساهم إلا في ضعف الإنتاج الفلاحي وعدم تلبية احتياجات السكان المتزايدة، فلجأت بعد ذلك إلى بإنشاء نظام جديد

¹¹ - الأمن الغذائي في صلب أولويات الدولة في 2023، وكالة الأنباء الجزائرية 01 جانفي 2025.

¹² - تنمية الزراعة الصحراوية، موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تاريخ الاطلاع 2025/02/26. 21.35 .

لاستصلاح الأراضي يتمثل في نظام الحيازة عن طريق الاستصلاح APFA¹³ الذي تضمن حيازة الأراضي الفلاحية للأفراد عن طريق استصلاحها. وبحلول سنة 1986 اعتمدت الحكومة إصلاحات جديدة بإنشاء مستثمرات فلاحية جماعية،¹⁴ مما مهد لظهور خصخصة قطاع الفلاحة¹⁵. ثم جاء القانون 10-03 الذي يلغي القانون 87-19 بموجب المادة 34 منه، ليحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملح الخاصة للدولة¹⁶. حيث يهدف إلى تنظيم استغلال هذه الأراضي من خلال نظام الامتياز بدلا من الانتفاع الدائم. ولقد فتح هذا التوجه الباب أمام استثمار منتج واستغلال أمثل لهذه الأراضي سعيا لتحقيق الأمن الغذائي للجزائريين. حيث أعطى المشرع بموجب هذا القانون الحق لأعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الذين استفادوا من القانون 87-19 الحق في التنازل عن حقهم في الانتفاع الدائم لمستفيد جديد¹⁷.

المطلب الثالث: التوجه نحو الفلاحة الصحراوية

عملت السلطات الجزائرية على توسيع قدراتها الإنتاجية من خلال تثمين الاهتمام بالأراضي الصحراوية نظرا لمخزونها الضخم من المياه الجوفية وقدراتها الإنتاجية خاصة في شعبة الحبوب. كما بادرت الدولة بإنشاء صندوق خاص يهتم بدعم وتنمية الزراعة الصحراوية، من خلال دعم الفلاحين بالقروض والأسمدة والامتيازات الجبائية وتحفيزات هامة لاستيراد العتاد الفلاحي. كما قامت الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية بتوقيع اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تقضي بمباشرة التمويل الموجه للقطاع الفلاحي على مستوى كل البنوك العمومية ابتداء من سنة 2025.¹⁸

المطلب الرابع: تأمين المخزون

¹³ - القانون 83-18 مؤرخ في 13/08/1983 يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، ج ر عدد 34 السنة 20 صادرة بتاريخ 16 غشت 1983.

¹⁴ - قانون رقم 87-19 مؤرخ في 8/12/1987، يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملح الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، ج ر عدد 50 السنة 24 صادرة بتاريخ 09/12/1987.

¹⁵ - ابتسام حاوشين، مرجع سابق ص 103 وما بعدها.

¹⁶ - القانون 10-03 مؤرخ في 15 غشت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملح الخاصة للدولة، ج ر عدد 46 صادرة بتاريخ 18 غشت 2010.

¹⁷ - المادة 5 من القانون 10-03، نفس المرجع.

¹⁸ - تعميم التمويل الفلاحي بكل البنوك العمومية ابتداء من 2025، وكالة الأنباء الجزائرية أدرج يوم 2024/12/19

لقد ورد على لسان سيدنا يوسف في القرآن الكريم الاهتمام بتوفير مخزون استراتيجي تحسبا لل سبع الشداد.¹⁹ وعليه يقتضي الأمن الغذائي توفير مخزون استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب والبقوليات، مما دفع بالسلطات الجزائرية في سنة 2022 إلى اقتناء كمية كبيرة من القمح اللين قدرت بنحو 700 ألف طن، و ثلاثة ملايين طن إضافية من القمح الصلب، مما ساهم في رفع مخزون البلاد من القمح إلى 10 أشهر، مع مواصلة استيراد هذه المادة بـ 7 ملايين طن سنويا، إضافة إلى الإنتاج المحلي لتعزيز المخزون من هذه المادة الاستراتيجية.²⁰

المبحث الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد باشرت الدولة الجزائرية إصلاحات عميقة في السياسة الفلاحية والمائية تنفيذا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، الذي جاء في قانون المالية لسنة 2000²¹ وهو عبارة عن آلية خاصة تهدف إلى ترقية التأطير التقني والدعم المالي والنظامي، بهدف الوصول إلى بناء قطاع فلاحي عصري من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، واستصلاح الأراضي والاستغلال الأمثل للقدرات الموجودة. ولقد سطرت الدولة مجموعة من الأهداف تشمل ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وحمايتها، الإنتاج حسب الاختصاص الإقليمي، تحسين ظروف الفلاحين، وترقية الاستثمار في المجال الفلاحي. وكل ذلك سعيا لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية المنتج الزراعي الوطني، والعمل على اندماج الفلاحة الجزائرية في الاقتصاد الدولي في إطار منظمة التجارة OMC.²²

ولقد تم وضع هذا المخطط الوطني بهدف تحديد استراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان والمكان.²³ وكذا لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- ترشيد استخدام الموارد الطرية واستغلالها بعقلانية.
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي، والاندماج في الاقتصاد الوطني.
- ترقية وتحسين الإنتاج الفلاحي، وترقية مداخيل الفلاحين وتحسين ظروف حياتهم.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي، بغية خلق المنافسة ودمجها في الاقتصاد العالمي.

¹⁹ - الآية 47 من سورة يوسف.

²⁰ - معزوزي و بن خزانجي، مرجع سابق ص 203.

²¹ - القانون رقم 99-11 مؤرخ في 1999/12/23، يتضمن قانون المالية لسنة 2000، ج ر عدد 92 بتاريخ 1999/12/25.

²² - كتفي سلطنة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة

2001، ص 7 وما بعدها.

²³ - المادة 10 من القانون 08-16 المتعلق بالتوجيه الفلاحي، مرجع سابق.

- زيادة معدل النمو في الزراعة من خلال توسيع مساحة الأراضي المستغلة والمسقية من خلال استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي يسمح بتثمين المواد الطبيعية والمحافظة عليها وتطوير الاستثمار ومكافحة التصحر.²⁴

المطلب الأول: آليات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية

شمل هذا المخطط عدة محاور تمثلت في إطلاق مشاريع السدود، ومشاريع لتحلية مياه البحر إضافة إلى تدعيم الشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب في شعبة الحليب والأعلاف. فساهمت هذه الإجراءات في تعزيز التنوع الغذائي والتقليل من التبعية للخارج، حيث بلغ إنتاج الحبوب عام 2021 حوالي 41 مليون قنطار، مع توقع ارتفاع مساحة الأراضي المزروعة في عام 2025 إلى 3.75 مليون هكتار وزيادة الإنتاج ليصل إلى 55 مليون قنطار. مما دفع بالدولة إلى المسارعة في بناء الصوامع الحديثة لتخزين الحبوب عبر مختلف ولايات الوطن.²⁵

كما بادرت الدولة إلى تشجيع الفلاحين على الاستثمار في شعبة الحبوب من خلال رفع سعر شرائها من الفلاحين عبر الديوان الوطني للحبوب بنو 30%. هذا بالإضافة إلى تدعيم قطاع الثروة الحيوانية من خلال تدعيم المربين بالتأمين الفلاحي، وتوفير العلاج والتطعيم وتزويدهم بالأعلاف، كما بادرت إلى العمل على تطوير الإنتاج المحلي من الزيوت النباتية والسكر وغيرها، إضافة إلى دعم المنتجات المحلية والحرص على استقرار أسعارها بفرض رقابة مكثفة على الأسواق.²⁶

وساهم في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية في شقه المالي كل من الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي CNMA الذي بادرت السلطات الجزائرية إلى إنشائه سنة 1972.²⁷ باعتبار القطاع الفلاحي كباقي القطاعات، معرض للعديد من المخاطر التي تترتب عنها خسائر كبيرة نظرا لعدة عوامل منها المناخ والأمراض والحرائق وغيرها. وعليه تجب إحاطة هذا القطاع الحساس بحماية خاصة من خلال التأمين الفلاحي باعتباره آلية للحد من الأضرار الناتجة عن مختلف المخاطر التي تصيب قطاع الفلاحة. ويعرف التأمين الفلاحي بأنه: "وسادة امتصاص الصدمات التي يتعرض لها الفلاحون ومربو الماشية من جراء

²⁴ - ابتسام حاوشين، مرجع سابق ص 109.

²⁵ - إجراءات تعزيز الأمن الغذائي المستدام وخفض الواردات، وكالة الأنباء الجزائرية 2022/09/23 <https://www.aps.dz/ar> الساعة 14.59.

²⁶ - إجراءات تعزيز الأمن الغذائي المستدام، وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سابق.

²⁷ - المرسوم التنفيذي رقم 96-459 مؤرخ في 18/12/1996 يحدد القواعد المطبقة على التعاونيات الفلاحية، ج ر عدد 81 ص 18.

الأضرار التي تسببها الكوارث الطبيعية. ويهدف التأمين الفلاحي بالأساس إلى تغطية تلك الأضرار لضمان استقرار وتأمين احتياجات المجتمع.²⁸

بالإضافة إلى صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز الذي تم إنشائه بموجب قانون المالية 1998، وكذا الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA الذي تم إنشائه بموجب قانون المالية لسنة 2000²⁹ بهدف تدعيم الاستثمارات من خلال تمويل الفلاحين بغية تطوير القطاع الفلاحي. كما ساهم أيضا القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية في تنفيذ هذا البرنامج من خلال توفير الجانب المالي للفلاحين من خلال الاقتراض، وكذا التأمين الاقتصادي ومحاسبة الصناديق العمومية.

المطلب الثاني: دور القطاع الفلاحي في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي

يعد القطاع الفلاحي أحد الركائز الأساسية لترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات التي سعت الحكومة الجزائري جاهدة إلى تحقيقها. فاستطاع قطاع الفلاحة أن يشكل أحد أجزاء الميزان التجاري الوطني، وهو يشكل أهم ركيزة في الاعتماد على الذات في توفير الغذاء للمواطنين وضمان أمنهم الغذائي.³⁰

كما ركزت الجزائر في الآونة الأخيرة على ترقية الصادرات خارج المحروقات لأن هذه العملية من شأنها تحقيق الانطلاقة الفعلية للاقتصاد الوطني، وذلك لا يكون إلا من خلال الاهتمام بتطوير القطاع الفلاحي الذي يملك مقومات تمكنه من المساهمة المباشرة في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. حيث كشفت السنوات الأخيرة بين 2004 - 2018 عن نمو وتنوع في الإنتاج الوطني في مختلف الشعب نموا ملحوظا. حيث تجاوز هذا الأخير 5% في الموسم الفلاحي 2018/2017 مقابل 1.6% في الموسم السابق.³¹ ويرجع هذا النمو للسياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الدولة للنهوض بقطاع الفلاحة، والظروف المناخية الملائمة في تلك الفترة.

كما عرف الناتج الداخلي هو الآخر نموا ملحوظا منذ سنة 2000 حيث ساهم القطاع الفلاحي سنة 2019 بنسبة 12% من الناتج الداخلي الخام بما يعادل 3500 مليار دج. فقد ارتفع إنتاج الحبوب خلال

²⁸ - بوراس فاطمة ومحفوظ مراد، إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية - issn 1112-6612 مجلد 16 عدد 02 سنة 2021 ص 151.

²⁹ - القانون رقم 99-11 مؤرخ في 23 ديسمبر 1999 يتضمن قانون المالية لسنة 2000، ج ر عدد 92 بتاريخ 25 ديسمبر 1999.

³⁰ - بن قطيب خيرة وقويدر لويذة، مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000/2015، مجلة المدبر، مجلد 07، عدد 01، 2020 / issn2392-5345 ص 55.

³¹ - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، بنك الجزائر ديسمبر 2019 ص 15.

الموسم 2018 بنسبة 75%، وارتفع إنتاج الحمضيات بنسبة 9.9%. غير أنه بالنسبة للحوم البيضاء والحمراء والحليب والبيض والفواكه فقد عرف إنتاجها تراجعاً خلال هذه السنة.³²

المطلب الثالث: واقع الأمن الغذائي في الجزائر بين 2001 و 2023

لقد استغلت الجزائر وفرة المداخل الخارجية الناتجة عن تحسن أسعار النفط، فباشرت مع بداية سنة 2001 بوضع سياسات وبرامج عديدة جد مهمة، قصد تدارك التأخر المسجل في التنمية الذي سببته الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية المتتالية، وبعث وتيرة النمو والاستثمار في البلاد. ونذكر من هذه البرامج ما يلي:

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

لقد جاء هذا البرنامج في ظرف اقتصادي واجتماعي حساس تميز بضرورة إعادة بناء الهياكل الاقتصادية وتعزيز الاستقرار بعد فترة تميزت بالصعوبة. وسمي هذا البرنامج بالمخطط الثلاثي من 2001 إلى 2004، حيث تم تخصيص ميزانية أولية معتبرة بمبلغ 525 مليار دج، ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي. ومع توسع الاحتياجات التنموية، تضاعف هذا المبلغ بعد إضافة مشاريع أخرى ليصبح 1.216 مليار دج أي ما يقارب 16 مليار دولار أمريكي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي. وكان نصيب القطاع الفلاحي 65.4 مليار دج خصص لتمويل عدة برامج منها: استصلاح الأراضي، وتوسيع المساحات المسقية، ودعم مكنة قطاع الفلاحة بشكل عام.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005

واصطلح على هذا البرنامج بالمخطط الخماسي الأول الممتد خلال الفترة بين سنة 2005 و 2009 الذي بلغت قيمته 8.705 مليار دج أي ما يعادل 114 مليار دولار أمريكي. وقد عكس هذا البرنامج توجهها حكومياً قوياً نحو تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وتعزيز البنى التحتية. كما استفاد قطاع الفلاحة في هذا الإطار من غلاف مالي معتبر قدر بـ 300 مليار دج تم توجيهه أساساً إلى دعم برامج تطوير سلاسل الإنتاج، وتحديث طرق الري مع توسيع المساحات المسقية، بالإضافة إلى الاهتمام بمحاربة التصحر. كما شمل هذا البرنامج مجالات أخرى مرتبطة بالأمن الغذائي منها العمل على تحسين البذور وتهيئة الأراضي ودعم الفلاحين وتحديث شبكات التخزين... إلخ، وذلك ضمن رؤية شاملة ترمي إلى تعزيز الإنتاج الوطني، وتقليص التبعية الغذائية للخارج.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي

³² - التطور الاقتصادي والنقدي، مرجع سابق ص16.

يمثل هذا المخطط الخماسي الثاني 2010-2014، حيث قدرت الأغلفة المالية الإجمالية المخصصة لهذا المخطط بـ 21213 مليار دج. وهذا ما يعكس إرادة الدولة في المضي قدما في سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت خلال البرنامج التكميلي لدعم المنو السابق. وفي هذا الإطار بلغ نصيب القطاع الفلاحي 1000 مليار دج.³³ وجه إلى دعم برامج رفع الإنتاج الوطني في شعبة الحبوب والخضروات والفواكه، وكذا تربية المواشي. هذا إضافة على الاهتمام بتوسيع المساحات المسقية من خلال إنجاز السدود والحوجز المائية.

الفرع الرابع: سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة من 2007-2013

ويقصد بهذه السياسة ضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة. ولقد لجأت الدولة الجزائرية مع بداية سنة 2007 إلى وضع سياسة جديدة لترقية القطاع الفلاحي تقوم على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في 2008،³⁴ ولقد نص هذا القانون في المادة 2 منه على الأهداف التي يرمي لتحقيقها وهي:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
 - العمل على تطوير محكم لقطاع الفلاحة من أجل المحافظة على قدراته الإنتاجية وترقيتها وحماية الأراضي، وترشيد استعمال المياه في عملية السقي.
 - الاستمرار في ترسيخ مبدأ دعم الدولة المستمر للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية.³⁵
- وكانت هناك برامج تنموية أخرى متلاحقة حيث كان قطاع الفلاحة والزراعة في الجزائر موضوعا للعديد من السياسات والبرامج الإصلاحية التي انتهجتها الدولة خلال العقدين الماضيين وذلك لمواجهة أهم التحديات المتمثلة في التزايد السكاني والطلب الوطني على المنتجات الغذائية وضمان الاستقرار الاجتماعي الوطني من جهة، ومسايرة التحول إلى اقتصاد السوق الذي أصبح يستعمل الغذاء كسلاح لمساومة الدول الفقيرة على الخضوع لسياسات الدول الغنية وقبول عقود نهب ثرواتها مقابل المساعدات الغذائية، والمنافسة الدولية التي تفرضها العولمة من جهة أخرى.³⁶

كان الهدف من هذه السياسات هو تطوير القطاع الفلاحي ومرافقة الفلاحين لترقية قدراتهم الإنتاجية، وعصرنة المستثمرات الفلاحية سعيا لضمان الأمن الغذائي. وقد أثمر هذا البرنامج بتحقيق قطاع الفلاحة

³³ - خلف فاروق، نتائج تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي 2016 ص12.

³⁴ - القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 غشت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، ج ر عدد 46 صادرة بتاريخ 10 غشت 2008.

³⁵ - بن قطيب وقويدر، مرجع سابق ص 49.

³⁶ - عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، مرجع سابق، ص18.

نتائج مشجعة من خلال تسجيل تحسن في الإنتاج الحيواني والنباتي. وهذا ما ظهر في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعام 2023.³⁷ حيث استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري في برنامج 2001 من مبلغ 65.4 مليار دج كدعم للقطاع، زيادة عن البرنامج المستقل الذي استفاد منه سنة 2000 في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA.³⁸

الفصل الثاني: الأمن الغذائي الجزائري بين مسار التطور ومساهمة قطاع الفلاحة في الميزان التجاري

نظرا لارتباط الأمن الغذائي المباشر بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فهو يشكل أحد أهم التحديات التي الاستراتيجية للدول. ومن ثم فقد شهدت الجزائر على غرار باقي الدول تطورا ملحوظا في السياسات والبرامج الرامية لتعزيز أمنها الغذائي. غير أن هذه الجهود لازالت تواجه صعوبات مختلفة تحول دون التوصل للاكتفاء الذاتي وخاصة في شعبة الحبوب. حيث يشكل القطاع الفلاحي أحد الركائز الحيوية ومكونا أساسيا في الميزان التجاري الزراعي.

المبحث الأول: التطور الحاصل في مجال ضمان الأمن الغذائي الجزائري

لقد سجل العالم نموا متزايدا في مختلف المحاصيل الزراعية مع نهاية القرن الماضي وكان ذلك من خلال تبني استراتيجيات زراعية متكاملة وهادفة باعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة، من خلال تحسين البذور والتحسين الجيني للنباتات. هذا إضافة إلى ترشيد استهلاك المياه باعتماد الطرق الحديثة سواء فيما يتعلق بتجميع المياه أو باستعمالها بطرق التنقيط أو الرذاذ. إضافة إلى الحوافز المتمثلة في الدعم الحكومي للمزارعين، والتأمين الزراعي لحمايتهم من مختلف المخاطر.

المطلب الأول: واقع الأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وفي الجزائر

يعتمد واقع الأراضي الزراعية على مجموعة من العوامل منها المناخ والسياسات الزراعية والاستثمارات في قطاع الفلاحة. ويتحدد هذا الواقع من خلال حجم المساحات المتاحة للفلاحة ومدى جودتها، والموارد المائية المتوفرة في البلد.

الفرع الأول: استثمار الأراضي الزراعية

يشير تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 2011 بشأن الأراضي الزراعية والمياه في العالم إلى نمو إجمالي المساحات المزروعة في العالم بنسبة 12% خلال الخمسين سنة الماضية، كما عرفت الأراضي المسقية نموا هي الأخرى على مستوى العالم خلال نفس الفترة. وترتب على ذلك نمو الإنتاج الزراعي في

³⁷ - ناصر مراد، مرجع سابق ص 54

³⁸ - مخالدي يحي، برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على الحد من ظاهرة الفقر، Revue Algérienne d'Economie et de Gestion, Vol.16, N°01(2022) ص 69.

العالم بنسبة الضعفين ونصف، ويتمركز تضاعف الإنتاج الغذائي بنحو 40% في الأراضي المسقية. ونستنتج من ذلك بأن الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية هي أهم عنصر في معادلة الإنتاج. أما في الجزائر فإن المساحة الإجمالية للأراضي حسب تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عام 2022، فهي مقسمة كما يلي:

- 1/ الأراضي الصالحة للزراعة تقدر مساحتها بـ 43 مليون هكتار، بنسبة 18% من المساحة الإجمالية.
- 2/ مساحة الأراضي المستعملة تقدر مساحتها بـ 8.5 مليون هكتار بنسبة 28% من الأراضي الصالحة للزراعة.
- 3/ الأراضي الرعوية وتقدر مساحتها بـ 32.91 مليون هكتار بنسبة 13% من المساحة الإجمالية.
- 4/ أراضي غير منتجة وتشمل المدن، الساحات، الطرقات، والوديان وغيرها تقدر مساحتها بـ 2.03 مليون هكتار بنسبة 407% من المساحة الإجمالية.³⁹

الفرع الثاني: الموارد المائية

تجدر الإشارة إلى أن أغلب الإنتاج الزراعي في العالم يعتمد على السقي التكميلي أو الزراعة المطرية، وتعتبر الزراعة المستهلك الأكبر للمياه في العالم حيث تستهلك ما يفوق 70% و 91% في الدول النامية. وهي تقسم حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية منها:

أ/ مياه الأمطار التي يقدر منسوبها السنوي المتوسط في الجزائر بـ 12.5 مليار م³. وتتركز في القسم الشمالي من البلاد بنسبة 90%. تليها منطقة الهضاب العليا بـ 10%، ثم المنطقة الصحراوية التي تقل فيها بشكل كبير.

ب/ المياه الجوفية القابلة للاستغلال حيث تتربع الجزائر على 147 طبقة مائية جوفية. تقدر بـ 7 مليار م³ موزعة بين الشمال بـ 2 مليار م³ والجنوب بـ 5 مليار م³. كما تتوفر على 23 ألف بئر عميق، و 60 ألف بئر صغير، ونحو 60 ألف ينبوع في مختلف مناطق البلاد. وتتربع الجزائر على مخزون مائي جوفي يقع على حدودها مع دول الجوار يقدر بـ 40 ألف مليار م³، 60% منه تقع داخل التراب الجزائري.

ج/ المياه السطحية في الجزائر يقدر حجمها حوالي 13.5 مليار م³ سنويا، تتمثل مصادرها في الأحواض والسدود ثم الأنهار والمحاجر المائية.

د/ كما بلغ عدد محطات معالجة المياه في الجزائر 213 وحدة على المستوى الوطني مسيرة من طرف الديوان الوطني للتطهير، ووصلت القدرة الإجمالية الموضوعية حيز الخدمة إلى ما يعادل 1.031 مليار م³

³⁹ - معزوزي إدريس، و بن خرناجي أمينة، مرجع سابق ص 198.

سنويا، بتدفق يومي يقارب 2.8 مليون م³، بمعنى أنه لا يتم تصفية سوى 20% فقط من المياه المستعملة، والباقي لا يصل إلى محطات التصفية بسبب التصريف العشوائي أو خلل في الشبكات.⁴⁰ هـ/ تركز ترقية قطاع الفلاحة أساسا على المورد البشري المؤهل الذي يعتبر العنصر الرئيسي في هذه المعادلة. وبالرغم من هجرة الأرياف الجزائرية خلال العشرية السوداء، إلا أنه لا يزال حوالي 11 مليون شخص يعيشون في الأرياف 30% منهم من فئة الشباب، إلا أن غالبيتهم ينشطون خارج مجال الفلاحة.

المطلب الثاني: السياسات الوطنية المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي قطعت أشواطاً كبيرة في مجال تحقيق الأمن الغذائي من خلال مجموعة من الاستراتيجيات الواعدة التي اعتمدتها للنهوض بقطاع الفلاحة، والذي عرف قفزة نوعية خلال السنوات القليلة الماضية. حيث قامت الدولة باعتماد مجموعة من البرامج التنموية والسياسات الداعمة للقطاع.

الفرع الأول: سياسة ضبط الأسعار

سعت الدولة من خلال سياسة الأسعار إلى العمل على توفير المواد الغذائية في كل الأوقات لكل أفراد المجتمع وذلك من خلال تسقيف الأسعار ودعمها بصفة مباشرة. وتعمل كذلك الدولة على تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء لضمان استقرار الأسعار.⁴¹ كما أن سياسة دعم الأسعار التي تنتهجها بعض الدول ومنها الجزائر، من شأنها تحقيق استقرار أسعار الغذاء وتدفعه باستمرار. غير أنه غالبا ما ينتج عن هذه السياسة بعض الصعوبات مثل تهريب السلع إلى دول الجوار والإسراف في الاستهلاك.

ففي هذا المجال لجأت السلطات الجزائرية إلى احتواء الأزمة النفطية التي حدثت عام 1986 والتي أثرت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد من خلال أحداث أكتوبر 1988، إلى تبني إصلاحات في العديد من المجالات، وكان ذلك بإصدار ترسانة قانونية متتالية تهدف السلطات العمومية من ورائها إلى تأطير حرية الأسعار. وكان ذلك بإنشاء مجلس المنافسة كهيئة قانونية عليا، ثم الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة في الجزائر. الذي تم تعديله بموجب القانون 08-12⁴² وتم تعديله هو الآخر بالقانون 06-10، ثم

⁴⁰ - ساسي سفيان ومنية غريب، إستراتيجية إدارة الموارد المائية والأمن الغذائي في الجزائر، مداخلة أُلقيت أمام الملتقى الوطني حول "حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي" يومي 22-28 ماي 2013، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة.

- التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2024 <http://www.ech-chaab.com/ar> 2025/03/25، ص 22.18.

⁴¹ - بن نورين زين الدين، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 10 العدد 02 (2021) ص 213.

⁴² - قانون رقم 08-12 مؤرخ في 25 يونيو 2008، يعدل ويتم الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بالمنافسة، ج ر عدد 36، بتاريخ 02 يوليو 2008 ص 11.

القانون 04-02 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية. حيث ينص مبدأ المنافسة على أن يتم تحديد الأسعار وفق قانون العرض والطلب. مع إمكانية تقنين تقييد هذا المبدأ لما يتعلق الأمر بالسلع الاستراتيجية، أو وجود اضطراب خطير أدى إلى ارتفاع الأسعار.

الفرع الثاني: سياسة ترشيد الاستهلاك

تتطلب هذه السياسة من الدولة ضبط حجم الاستهلاك وفق الإمكانيات المتاحة واحتياجات الأفراد من الغذاء تماشيا مع المعايير الدولية لتحقيق الأمن الغذائي. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل فيما يلي:

- تعديل ترشيد الدعم للمواد الغذائية، بحيث يشمل المواد الضرورية دون غيرها على أن يوجه هذا الدعم للفئات الهشة من المجتمع وضعيفي الدخل فقط.

- ترشيد الاستهلاك من خلال تكثيف البرامج التوعوية بهدف عقلنة السلوك الاستهلاكي لدى الأفراد.

- ضبط وترشيد الاستيراد بحيث لا يتم استيراد إلا المواد الضرورية غير المتوفرة في السوق الداخلية، والتركيز أيضا على دراسة الأسعار والنوعية.⁴³

وسعيا منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذائي، لجأت الجزائر في هذا الإطار إلى العمل على زيادة مساحات الأراضي الزراعية من خلال عملية الاستصلاح والتوجه نحو الفلاحة الصحراوية وتنمية الثروة الحيوانية. وهذه السياسة من شأنها أن تجعل الدولة في مأمن عن تدهور العلاقات الاقتصادية الدولية أو في حالة احتكارات دولية للغذاء.

المبحث الثاني: مدى مساهمة قطاع الفلاحة في الميزان التجاري الزراعي الجزائري

المقصود بمساهمة قطاع الفلاحة في الميزان التجاري هو مدى تأثير الأنشطة الفلاحية على الفرق بين صادرات بلد ما ووارداته. ويتم قياس مساهمة قطاع الفلاحة والزراعة في الميزان التجاري من خلال مقارنة حجم صادرات البلد من المنتجات الفلاحية، بحجم وارداته من هذه المنتجات. وتكمن أهمية هذه العملية في تقليل التبعية للخارج كلما زادت قدرات البلد الإنتاجية والعكس صحيح.

المطلب الأول: سعي الجزائر إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات

بناء على الأثر الذي أحدثته التطورات الدولية والإقليمية الحاصلة على المستوى الاقتصادي والسياسي، ركزت الجزائر كل جهودها على تنويع المحاصيل الزراعية قصد تنويع صادراتها خارج المحروقات، وذلك

⁴³ - ناصر مراد، مرجع سابق، ص 48 وما بعدها.

بالرغم من عديد التحديات المناخية والاقتصادية، حيث شهد قطاع الزراعة في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلاد.

الفرع الأول: تطوير قطاع الفلاحة في الجزائر

كانت الجزائر وقت ما تستأنس بالصادرات النفطية ولا تولي اهتماما كبيرا لقطاع الفلاحة، بالرغم من أهميته البالغة في تشكيل الدخل القومي للبلاد، وهو مؤشر يوضح نسبة النمو الاقتصادي للدولة، ويساهم في رفع مستوى حصة الفرد من هذا الدخل. حيث بلغ متوسط مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بين سنتي 1990 – 2022 نسبة ضئيلة قدرت بـ 10% مقارنة بنسبة مساهمة قطاع المحروقات في خلق الثروة.

غير أنه عرف انتعاشا بعد سنة 2014 بفضل المجهودات التي بذلتها الدولة لعصرنة وترقية القطاع، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي لتبلغ 11.38% عام 2022، بالرغم من موجة الحرائق التي اجتاحت مختلف مناطق البلاد عام 2021، وكذا الارتفاع في الأسعار الذي عرفته المواد الزراعية في الأسواق الدولية نتيجة انخفاض العرض بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. كما عرف نصيب الفرد من التجارة الزراعية الخارجية سنة 2013 حوالي 199 دولار أمريكي، فيما وصل إلى أعلى مستوا له سنة 2023 بقيمة 324 دولار للفرد الواحد.⁴⁴

الفرع الثاني: العجز الغذائي للجزائر من خلال واقع الواردات ومحاولات تقليصها 2022/1990.

تجدر الإشارة إلى عدم تمكن الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي في أهم الشعب الزراعية مثل الحبوب، حيث لم تتعدى قيمة الصادرات الزراعية للجزائر 552 مليون دولار خلال 32 سنة من 1990 إلى 2022 وهي قيمة ضئيلة جدا. في حين تعرف الواردات تزايدا مستمرا، مما سبب عجزا كبيرا في الميزان التجاري الفلاحي، وأدى إلى ارتفاع فاتورة الغذاء التي استنزفت احتياطات الخزينة العمومية بشكل معتبر، حيث فاقت 10 آلاف مليون دولار سنة 2022.⁴⁵

وبفضل السياسات التي اعتمدتها الحكومة الجزائري من خلال ضبط الواردات واقتصارها على المواد الضرورية فقط دون الكماليات، كما ركزت على تعزيز قطاع الفلاحة وترقية الإنتاج المحلي. استطاع الإنتاج

⁴⁴ - محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون، فبراير 1998 ص39.

⁴⁵ - بوبريمة شفيق ومصطفى ياسين، دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات الزراعية على الناتج الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة (1990-2022)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 15 عدد2 (2024) ص 27.

الزراعي الجزائري أن يعرف انتعاشا لتتقلص التبعية للخارج في تلبية احتياجات المجتمع من السلع الزراعية بعدما كان معدل التبعية يقدر بـ 64.86 خلال الفترة من 1995-1999 لينخفض إلى معدل 56.10% ابتداء من سنة 2020. والجدول التالي يبين بعض المؤشرات التي توضح مدى كفاءة التجارة الخارجية الزراعية للجزائر على امتداد 32 سنة في الفترة من (1990-2022).

الجدول (01): أهم مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الزراعية للجزائر

الفترة	معدل التبعية الزراعية	الميل الحدي للاستيراد	الميل المتوسط للتصدير	معدل التغطية الزراعي
1994-1990	49.38	6.84	1.31	2.63
1999-1995	64.86	75.87	1.94	3.37
2004-2000	56.89	42.86	2.31	4.06
2009-2005	54.92	77.47	1.67	3.04
2014-2010	52.06	44.69	1.47	2.78
2019-2015	59.00	55.49	2.53	4.28
2022-2020	59.10	489.81	2.16	3.89

المصدر: بوبريمة شفيق ومصطفى ياسين، دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات الزراعية على الناتج الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة (1990-2022)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 15 عدد 2 (2024) ص 28.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي الجزائري لسنة 2024

لقد سجل الاقتصاد الوطني نموا بنسبة 3.9% في السداسي الأول من عام 2024 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، وذلك بفعل تدعيمه من قبل القطاع الفلاحي. كما شهدت السوق الداخلية استقرارا في الأسعار وسجلت تراجعا في التضخم إلى 4.03% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2024، تزامنا مع تراجع فاتورة الاستيراد. كما بلغ احتياطي النقد الأجنبي 16.2 شهرا من واردات السلع والخدمات إلى غاية سبتمبر 2024.

وتشير التوقعات إلى أن انتعاش قطاع المحروقات وزيادة عائدات صادراته، سيساهم في انتعاش النمو عام 2025. غير أنه ينبغي اعتماد سياسة حكيمة للإنفاق العام خلال هذه السنة من شأنها المساعدة على تقليل العجز الميزانياتي والحد من ارتفاع الدين العام الذي قد يتسبب فيه ارتفاع حجم الواردات.⁴⁶

المطلب الثالث: وضعية الجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI

مؤشر الأمن الغذائي العالمي GLOBAL FOOD SECURITY INDEX هو مؤشر تم تصميمه من قبل وحدة المعلومات الاقتصادية البريطانية، يتم إصداره سنويا منذ عام 2012 ويغطي 113 دولة عبر العالم، يهدف إلى رصد الأمن الغذائي على مستوى دول العالم. ولقد حصلت الجزائر على المرتبة بين 14/8 في ترتيب دول شمال إفريقيا للفترة (2015-2019)، وفي المرتبة بين 70/68 عالميا من بين 113 دولة. وبعد 2020 تحسن وضع الجزائر لتحصل على المرتبة 8 عربيا من أصل 14 دولة، واحتلت المرتبة 54 عالميا في عام 2021.⁴⁷

الجدول (02): ترتيب الجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي IMSA

المؤشر العام للأمن الغذائي				
الترتيب 113	Δ	البلد	الرصيد	Δ
51	2 ▼	تايلند	64.05	0.9+
52	1 ▲	كولومبيا	64.04	3.9+
53	8 ▼	الأرجنتين	64.02	1.1+
54	1 ▲	الجزائر	63.09	2.3+
55	8 ▲	تونس	62.07	2.5+
56	↔	أذربيجان	62.06	1.1+
57	3 ▼	المغرب	62.05	0.4+
58	9 ▲	أوكرانيا	62.0	3.2+

المصدر: AT (MODEL) 2022 IMPACT.(IMSA) ECONOMIST

WWW.IMPACT.ECONOMIST.COM

⁴⁶ - تقرير البنك الدولي حول الوضع الاقتصادي في الجزائر لخريف 2024. <https://www.albankaldawli.org/ar>

2024/11/18

⁴⁷ - دغموم هشام، وقبايلي عبد النور، تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة، مرجع سابق ص 681.

-Economist impact.(GFSI 2021 Model) at www.impact.economist.com

الخاتمة

يعتبر الأمن الغذائي قضية حيوية بالنسبة لكل دول العالم، حيث يرتبط بشكل مباشر باستقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما له ارتباط وثيق بالسيادة الوطنية للدولة. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها البلدان النامية ومنها الجزائر، والتي رغم كونها لا زالت تعتمد على الاستيراد لسد العجز في بعض المحاصيل الزراعية مثل القمح والأرز والحليب، فإن صادراتها من بعض المواد عرفت انتعاشا ملحوظا في السنوات الأخيرة مثل التمور وزيت الزيتون وبعض الفواكه. وهناك آفاقا مستقبلية واعدة لتعزيز الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز الشراكة والاستثمار الإقليمي والدولي. كما أن تحقيق الأمن الغذائي لا يتم إلا في إطار التنمية الشاملة التي تسود فيها وفرة المنتجات، سلاسة التوزيع واستقرار الأسعار.

نتائج الدراسة:

- لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها كما يلي:
- هناك علاقة متعدية متينة بين الفقر ونقص الغذاء، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- تلعب الصراعات السياسية والحروب دورا مهما في تعطيل التنمية وحركة الإمداد بالسلع.
- كان للحرب الروسية الأوكرانية الأثر البالغ في زيادة الوعي لدى الدول النامية بضرورة الاهتمام بأمنها الغذائي.
- يعتبر التزايد السكاني ومحدودية الموارد من أهم العوامل التي تزيد من حدة الفقر وسوء التغذية.
- سجلنا أيضا بداية انتشار الوعي لدى العديد من الدول النامية بضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية.
- سجلنا أيضا انتعاش الإنتاج الزراعي في الجزائر في السنوات الأخيرة، واعتماد الحكومة لسياسة تنموية واعدة، مع الاهتمام بتتويع الصادرات خارج المحروقات وتقليص التبعية للخارج.

التوصيات:

- لأجل تحقيق تنمية مستدامة وأمن غذائي في ظل المستجدات العالمية وبناء مستقبل آمن للأجيال القادمة، يتطلب الأمر ما يلي:
- تكاتف جهودا مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري الموجه للزراعة، ودعم البحث العلمي.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الفلاحي، وتدعيمه بالتأمينات الفلاحية.
- اعتماد سياسات جالبة للاستثمار الأجنبي في المجال الزراعي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

1. القانون 83-18 مؤرخ في 13/08/1983 يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، ج ر عدد 34 السنة 20 صادرة بتاريخ 16 غشت 1983.
2. قانون رقم 87-19 مؤرخ في 8/12/1987، يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، ج ر عدد 50 السنة 24 صادرة بتاريخ 09/12/1987.
3. القانون رقم 99-11 مؤرخ في 23 ديسمبر 1999 يتضمن قانون المالية لسنة 2000، ج ر عدد 92 صادرة بتاريخ 25 ديسمبر 1999.
- القانون 10-03 مؤرخ في 15 غشت 2010 يتحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة. ج ر عدد 46، صادرة بتاريخ 18 غشت 2010.
4. القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 غشت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، ج ر عدد 46 صادرة بتاريخ 10 غشت 2008.
5. قانون رقم 08-12 مؤرخ في 25 يونيو 2008، يعدل ويتم الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بالمنافسة، ج ر عدد 36، بتاريخ 02 يوليو 2008 ص 11.
6. المرسوم التنفيذي رقم 96-459 مؤرخ في 18 ديسمبر 1996 يحدد القواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية، ج ر عدد 81 ص 18.
7. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر، ديسمبر 2019 ص 15.

ثانياً: الكتب

1. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون، فبراير 1998.
2. عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1 القاهرة 2009.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

1. كتفي سلطنة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير جامعة قسنطينة 2001.

رابعاً: المقالات

1. ابتسام حاوشين، السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، العدد 6 ديسمبر 2014.
2. بن قطيب خيرة وقويدر لويزة، مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000/2015، مجلة المدير، مجلد 07، عدد 01، 2020. ISSN 2392-5345.
3. بن نورين زين الدين، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 10 العدد 02 (2021).
4. بوبريمة شفيق، ومصطفى ياسين، دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات الزراعية على الناتج الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة (1990-2022)، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، مجلد 15 عدد 2 (2024).
5. بوراس فاطمة ومحفوظ مراد، إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية ISSN 1112-6612 مجلد 16 عدد 02 سنة 2021.
6. خلف فاروق، نتائج تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي 2016.
7. دغوم هشام وقبائلي عبد النور، تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020، مجلة آفاق العلوم، ISSN : 2507-2728 المجلد 7 عدد 04 (2022).
8. مخالدي يحيى، برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على الحد من ظاهرة الفقر، REVUE ALGERIENNE D'ECONOMIE ET DE GESTION, VOL.16, N°01 (2022).
9. معروزي إدريس، و بن خرناجي أمينة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 06 عدد 02 (2023).
10. ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية - حالة الجزائر - مجلة جديد الاقتصاد عدد 5 ديسمبر 2010.
11. نزعي فاطيمة زهرة، واقع الأمن الغذائي في الدول النامية، مجلة المؤسسة، ISSN 2600-6685 عدد 06، جامعة الجزائر 3 سنة 2017.

خامسا: أشغال الملتقيات

1. ساسي سفيان ومنية غريب، استراتيجية إدارة الموارد المائية والأمن الغذائي في الجزائر، مداخلة أقيمت أمام الملتقى الوطني حول "حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي" يومي 22-28 ماي 2013، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. تنمية الزراعة الصحراوية (HTTPS://MADR.GOV.DZ)(HTTPS://MADR.GOV.DZ)
2. تعميم التمويل الفلاحي بكل البنوك العمومية ابتداء من 2025، وكالة الأنباء الجزائرية أدرج يوم HTTPS://WWW.APS.DZ/AR 2024/12/19
3. الأمن الغذائي في صلب أولويات الدولة في 2023، وكالة الأنباء الجزائرية 01 جانفي 2025.
4. إجراءات تعزيز الأمن الغذائي المستدام، وكالة الأنباء الجزائرية، 2022/09/23 الساعة 14.59.
5. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومؤسسات الإمام الصدر والبنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية.

6. Economiste impact.(GFSI 2021 model) at

<http://www.impact.economist.com>